



الرقم: ف 2 / 4 / 3031 / 2010م
التاريخ: 05 مايو 2010م

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
الموقر
رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،


الموضوع: التقرير النهائي للجنة البرلمانية المؤقتة لمتابعة برنامج الحكومة للوزارات الخدمية

أتشرف بأن أرفع إلى سموكم الكريم خالص التحية والتقدير والاحترام مقدراً تعاون الحكومة الموقرة الدائم مع مجلس النواب تحقيقاً لما نصبوا إليه جميعاً لخدمة هذا الوطن العزيز.

ويطيب لي أن أحيط سموكم الكريم بأن المجلس قد ناقش التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية المؤقتة لمتابعة برنامج الحكومة للوزارات الخدمية في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 05 مايو 2010م، وما أجري عليه من تعديل وما أضيف إليه من توصيات أثناء الجلسة، وحالته إلى الحكومة.

وبناءً عليه يشرفني أن أرفع لسموكم الكريم التقرير النهائي للجنة البرلمانية المؤقتة لمتابعة برنامج الحكومة للوزارات الخدمية وما تضمنه من توصيات لاتخاذ ما ترونه بشأنه، شاكرين ومقدرين تعاون سموكم الكريم والحكومة الموقرة مع مجلس النواب، آمليين من سموكم توجيه أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعنيين لتدارس التوصيات التي تضمنها التقرير وإحاطة المجلس بشأنها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


لم
خليفة بن أحمد الظهراني

رئيس مجلس النواب

المرفقات:

* قرار المجلس رقم (243)

* نسخة من تقرير اللجنة المختصة



قرار مجلس النواب بخصوص تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة لمتابعة برنامج الحكومة للوزارات الخدمية

ناقش مجلس النواب تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة لمتابعة برنامج الحكومة للوزارات الخدمية.

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة ، وما انتهت إليه من توصيات،

وبعد المداولة، فقد قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة لمتابعة برنامج الحكومة للوزارات الخدمية، بالأغلبية وبصفة نهائية، وإحالة إلى الحكومة الموقرة وهي كالتالي:

أولاً: توصية عامة

1- متابعة الوزارات المعنية لإنجاز برنامجها ووضع برنامج مقاس وواضح المعالم، وذلك من خلال تقديم تقارير دورية تشرح الأسباب التي أدت إلى التأخير في تنفيذ المشاريع كل على حدة والتبعات المالية والإدارية المترتبة على هذا التأخير في التنفيذ، بالإضافة إلى التفاصيل الكاملة للمشاريع التي كانت قيد التنفيذ خلال السنة المالية وتدققاتها النقدية، والأرقام المتعلقة بها في كل من اعتمادات الميزانية والمصروفات الفعلية عليها، وكذلك بيان مستوى التقدم في تنفيذ المشاريع والنسبة المتبقية لكل منها لغرض تحديد الاعتمادات اللازمة لاستكمال تنفيذها في السنوات القادمة.



ثانيا: توصيات متعلقة بكل وزارة وجهة معنية بعمل اللجنة

وزارة الإسكان:

- 1- منح المزيد من القسائم والقروض السكنية المناسبة، والتعجيل في بناء الوحدات الإسكانية لمواجهة عدد الطلبات الإسكانية المتراكمة.
- 2- سرعة تنفيذ مشروع المدينة الشمالية التي ستوفر السكن اللائق لـ (75,000) مواطن، وسرعة إنجاز المرافق التابعة لها.
- 3- سرعة إعداد المخططات التفصيلية للمخطط الهيكلي الإستراتيجي لمملكة البحرين 2030، وخصوصا فيما يتعلق بتحديد مواقع المدن والمناطق السكنية المستقبلية لإقامة المشاريع عليها.
- 4- ضرورة زيادة دعم الحكومة لبنك الإسكان، وذلك لتخفيض الأقساط الإسكانية على المواطنين.
- 5- إلزام الحكومة بتنفيذ نظام للرهن العقاري يتم من خلاله اعتماد عدد من أنظمة التمويل المعروفة على نحو يعزز مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في تشييد الوحدات السكنية، وفي تقديم القروض العقارية مما يسهم في تقليص فترة الانتظار للخدمات الإسكانية الحكومية.
- 6- استحداث وتنفيذ آليات جديدة ومنها صندوق الإسكان الاجتماعي من أجل توجيه الدعم الحكومي المباشر نحو العائلات ذات الدخل المحدود.
- 7- إيجاد وتنفيذ آلية جديدة (صندوق رهونات المضمونة) لتمكين العائلات ذات الدخل دون المتوسط من الحصول على تمويل خاص مقابل الرهن.
- 8- سرعة تنفيذ برنامج زمني لصيانة الوحدات السكنية الحالية.



وزارة الأشغال:

- 1- استكمال تنفيذ مشاريع البنية التحتية كمشاريع شبكة الطرق والجسور والصرف الصحي المتفق عليها في برنامج عمل الحكومة، خصوصا مشروعات جسر سترة وتقاطع أم الحصم، وتقاطع بوابة مدينة عيسى.
- 2- سرعة استكمال إنشاء الطرق وشبكات الصرف الصحي للأحياء السكنية بالتوافق مع المخطط الهيكلي الإستراتيجي لمملكة البحرين 2030.

وزارة التربية والتعليم:

- 1- تنفيذ الآليات الفعالة لاستقطاب العناصر الجديدة للتعليم والاحتفاظ بالمعلمين الجيدين وفق إطار كادر المعلمين الجديد، ومراجعة شروط العمل وظروفه وتحسينها.
- 2- سرعة وضع سياسات ومواصفات عالمية لتنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التدريبية، ووضع نظام وطني للقبول والالتحاق بالجامعات، ثم تحديد مواطن الضعف ومواطن القوة في المدارس ومؤسسات التعليم العالي والمهني من أجل بلوغ أرفي المستويات في التعليم.

وزارة الصحة:

- 1- اتباع نظام الخصخصة في خدمات إدارة المستشفيات.
- 2- تطوير القدرات الطبية التشخيصية وتكثيف التدريب المتخصص للكوادر العاملة.
- 3- فتح آفاق التعاون مع القطاع الخاص ليصبح شريكا إستراتيجيا في عملية تنمية وتطوير القطاع الصحي الشامل للمملكة وصولاً إلى بنية تحتية نموذجية لتأهيل البحرين كي تكون مركزاً جاذباً للخدمات العلاجية في المنطقة.



- 4- سرعة تنفيذ وتشغيل مستشفى الملك حمد الطبي التعليمي المجهز بأعلى المستويات التقنية والذي يتسع لـ (312) سريراً.
- 5- العمل على تدعيم مكانة مملكة البحرين كمركز رئيسي للسياحة العلاجية من خلال دور المشاريع الخاصة مثل الكلية الملكية للجراحين ومشروع الواحة الطبية وغيرها.
- 6- زيادة عدد المراكز الصحية في مناطق ومحافظات المملكة وتحسين خدماتها الصحية.

وزارة شؤون البلديات والزراعة:

- 1- تفعيل الإجراءات وآليات الرقابة التي تركز على العمل المؤسسي والتعاون المشترك بين مختلف الأجهزة والقطاعات في الدولة لضمان تطبيق المقاييس ومعايير الجودة والتشريعات البيئية، خصوصاً بعد اعتمادها للإستراتيجية الوطنية البيئية.
- 2- توسيع نطاق التعاون بين أجهزة الحكومة والمجالس البلدية والمحافظات بما يضمن فاعلية هذه الخدمات وتلبيتها لحاجات المواطنين المتزايدة في مواقعهم تطبيقاً لمبدأ اللامركزية في تقديم الخدمات.
- 3- المحافظة على المدن والقرى وإعادة إعمارها وتطويرها لما تمثله من أهمية وامتداد لتاريخ وتراث المملكة لجعلها جاذبة للسكن فيها مع المحافظة على هويتها وتاريخها التراثي.



هيئة الكهرباء والماء:

- 1- سرعة تفعيل إستراتيجية الخصخصة في قطاع الكهرباء والماء من أجل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في هذه الخدمة الحيوية وتأمين تمويل المشاريع اللازمة للتوسع في شبكتي توزيع الكهرباء والماء
- 2- زيادة إنتاج الكهرباء والماء بنسب عالية وتحديث شبكاتهما القديمة خلال المرحلة القادمة، وذلك لاستيعاب الطلب المتزايد عليهما وخدمة للبرامج والمشاريع التنموية.

(قرار رقم (243) من دور الانعقاد السنوي العادي الرابع -

الفصل التشريعي الثاني - الجلسة التاسعة والعشرون -

الثلاثاء 20 جمادى الأولى 1431هـ - 4 مايو 2010م)